تأثير الإدارة البريطانيـــة على الأوضاع الاقتصاديـة في إقليـم طرابلـس

د . أكرم عثمان عبدالرازق عمر د .إدريس عبد الصادق رحيل
كلية الآداب ـ قســـم التاريخ ـ جامعة طبرق

الملخّـــــص :

يتنـــاول هذا الموضوع الأوضـــاع الاقتصادية فـــي طرابلس الغـرب خـــلال فترة الإدارة البريطانيـــة وتأثيرها ، حيث يبدأ بالآثار السياسية على هذه الأوضاع وتأثر السكان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بعد الإجراءات التي اتخذتها الإدارة البريطانية في طرابلس، ثم يتناول الموضوع جوانب من الحياة الاقتصادية في الإقليم مثل الزراعة وبعض المنتجات الزراعية والتجارة والصناعة و السياسية النقدية والبنوك ،و معرفة مدى تأثرها بسياسة الإدارة البريطانية في طرابلس ومعرفة التطورات التي حصلت على هذه الجوانب

الكلمات المفتاحية :

الإدارة البريطانية _الأوضاع الاقتصادية في طرابلس _الزارعة _الصناعة- التجارة- والنقد والضرائب

Summary

This topic deals with the economic conditions in western Tripoli during the period of the British administration and its impact, as it begins with the political effects on these conditions and the impact of the population after the population after the and of world war ll after the measures taken by the British administration in Tripoli, then the topic deals with aspects of economic life in the region such as Agriculture and some Agricultural products trade, in dustry, monetary policy,and banks, and knowing the extent to which they were affected by the policy of the British administration in Tripoli, and knowing the developments that took place in these aspects.

Key words:

the British administration _ the economic situation in Tripoli _ Agriculture _ industry _ trade _ money and taxes

المقدمـــــــــــــة :

فعلى الرغم من التغيير والتقدم الذي شهدة الاقتصاد الليبي فقد ظل العجز هو السمة البارزة فيه طوال العهد الإيطالي، ورغم من زيادة الإنتاج في المجال الزراعي وتحسنه إلا أن مردود ذلك كله كان يعود للمستوطنين الإيطاليين، في حين ظل الليبيون يعانون الفقر والجهل، واقتصر دورهم على العمل بأجور زهيـــدة في أعمال البناء والتشييد تحت سلطة الإيطاليين.

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية فأصبحت البلاد مسرحاً للعمليات العسكرية بين دول الحلفاء والمحور فحل الدمار بالأراضي الزراعية والمنشآت الصناعية، مما أدى إلى انهيار الوضع الاقتصادي، ومما زاد الطين بلة تقسيم الدول المنتصرة البلاد، إلى ثلاث ولايات منفصلة، وهذا بدوره أدى إلى حرمان البلاد من وحدتها الاقتصادية، ولمعرفة مدى التدهور الذي عانى منه الاقتصاد الليبي لابد من معرفة الأنشطة الاقتصادية التي ظلت تمارس أثناء تلك الفترة

وتكمن أهمية الموضوع والهدف من دراسته إلى توضيح جوانب من الحياة الاقتصادية في طرابلس خلال فترة الإدارة البريطانية ومعرفة أهم التأثيرات عليها وسنحاول في هذا الموضوع الإجابة على عدة تساؤلات ومنها: كيف أثرت الأوضاع السياسية منذ بداية فترة الإدارة البريطانية في طرابلس على الأوضاع الاقتصادية؟ وهل كان لذلك آثار على سكان الإقليم؟ وكيف كانت الزراعة في طرابلس وماذا فعلت الإدارة من أجل الاهتمام بها وبالثروة الحيوانية؟ وهل ساعدت الإجراءات التي اتخذتها السلطات البريطانية في تحسينها أما كان لها أثار عكسية عليها؟ وهل كانت هناك صناعة موجوده بالفعل في طرابلس بداية فترة الإدارة البريطانية؟ وهل كانت هناك ضرائب؟ وكيف كان نضام النقد والعملة؟ وكيف كانت أحوال التجارة؟ وهل تأثرت الأوضاع الاقتصادية بنشاط الشركات الأجنبية في طرابلس

وسنحاول الإجابة على هذه التساؤلات وغيرها في هذا البحث من خلال عدة محاور وهي : أولاً: سياسة حكومة الإدارة البريطانية وآثارها على الأوضـــاع الاقتصادية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية : ثانياً: الزراعة والثروة الحيوانية ، ثالثا : الصناعة ، رابعاً : النظام النقدي والضريبي ، خامساً : التجارة:

المحور الأول ـ سياسة حكومة الإدارة البريطانية وآثارها على الأوضاع الاقتصادية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانيـــــة :

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبعد أن تم احتلال ليبيا بالكامل أقيمت فيها ثلاث إدارات عسكرية حيث تولت بريطانيا إدارة إقليم برقة وطرابلس، وعهد بإدارة إقليم فزان إلى فرنسا.[1]

وقد حكمت الإدارة العسكرية البريطانية في برقة وطرابلس والإدارة الفرنســية في فزان حسب شروط اتفاقية لاهاي لسنة 1907م ، والتـــي أجازت للمحتل تنظيم ما يحتله من أراضي، وقد منحت هذه المعاهدة للقوات البريطانية والفرنسية سلطات تشريعية وإدارية كاملة في ليبيا في انتظار التسوية النهائية عن طريق معاهدة الصلح مع إيطاليا[2] ، ثم قسمت بريطانيا وفرنسا المناطق الخاضعة لهما عسكرياً بموجب اتفاقية عسكرية عقدت بين الطرفين في 26 يناير عام 1943م، وكانت بين الجنرال "ألكسندر" عن الجانب البريطاني، والجنرال "لوكلرك" عن الجانب الفرنسي، وانتهت سيطرة السلطات الإيطالية في البلاد وحلت محلها القوات والسلطات البريطانية والفرنسية.[3]

وكان الضمان الوحيد الذي أعطته بريطانيا لليبيين حول مستقبلهم هو الوعد بعدم رجوع الإيطاليين للبلاد مرة أخرى .[4] ؛ ولكن أصبح الشعب الليبي يعاني بعد ذلك في ظل الإدارة البريطانية حين كانت تجربته السياسية بسيطة جداً، وكان مستوى التعليم بينهم منخفض، كما كانوا فقراء بسبب الانهيار الاقتصادي الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، حيث حطمت الحرب المدن والقرى والمنشآت والطرق خاصة في برقة، وزرعت معظم الأراضي بالألغام وأصبحت البلاد في حاجة إلى مساعدات اقتصادية وطبية عاجلة، واعتبرت ليبيا مقاطعة عدو محتلة، وكانت حكومتها حسب القانون الدولي تقوم على أساس العناية والصيانة، وبقيت القوانين الإيطالية هي نفسها السارية المفعول بعد ذلك مع تجريدها من العناصر الفاشية.[5]

وبقيت بذلك الإدارات العسكرية في ليبيا، وكانت السلطات العسكرية والإدارية البريطانية تصدر كلها عن القائد العام لقوات الشرق الأوسط، حيث تم تعيين العميد "بلاكلي" حاكماً على طرابلس، والعميد " ويوكان كمنج" حاكماً في برقة[6]

وقسمت الإدارة البريطانية طرابلس الغرب إلى ثلاث مقاطعات : طرابلس، مصراته، غريان، أو المقاطعات الغربية والشرقية وطرابلس، وكانت هــذه المقاطعات مقسمة

إلى 21 قضاء أو متصرفية وعلى رأس كل منها ضابط بريطاني يساعده جهاز إداري مكوّن من أمين الصندوق وكاتب ومترجم وموظف الصحة.[7] .

وقد قامت الإدارة البريطانية في طرابلس بسياسة إضعاف القدرات الاقتصادية الإيطالية عن طريق دعم العائلات المحلية بينما قامت بدعم العشائر والقبلية في برقة من خلال إعادة السلطة إلى زعماء القبائل ؛ لأن هذا النظام صالح في المجتمع القبلي[8]، كما توقّفت عن جباية الضرائب المباشرة ولم تمس ملكية الأراضي العائدة للشركات الأجنبية والمستعمرين الإيطاليين في طرابلس، ولكن استغلت الإدارة البريطانية موضوع عدم حسم مصير الأملاك الإيطالية في طرابلس لتغرس رأس مالها الخاص والذي سرعان ما احتل مواقع حاسمة في الاقتصاد الليبي وخاصة في الجانب المالي حيث وضعت العملات النقدية التي كان معمول بها في برقة وطرابلس تحت رقابة المصرف البريطاني " باركليزبنك" وفتحت له فروع في عدة مناطق رغم أن العملة المعمول بها في برقة هي الجنية المصري وفي طرابلس ليرة الاحتلال، كما تمكنت فروع الشركات البريطانية التجارية من إخضاع تجارة ليبيا الخارجية لرقابتها من استيراد وتصدير وتأمين وغير ذلك.[9]

ونتيجة لاختلاف وحدة النقد الرسمية التي يجري التعامل بها في البلاد كان ذلك حائلاً دون إمكانية تطور التجارة بين برقة وطرابلس حيث كانت برقة مضطرة إلى إجراء أغلب تجارتها مع مصر، بينما احتكر المستوردين الإنجليز كل التجارة الخارجية في طرابلس وانعكس ذلك بصورة سلبية على الإقليمين خاصة وأن الإدارة البريطانية لم تتخذ أي إجراءات لتحسين الأوضاع الاقتصادية في السنوات التالية للحرب العالمية الثانية، وهذا ما أكدت عليه بعثة التحقيق الرباعية عام 1946م بتدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد مقارنة بالفترة التي سبقت الحرب[10]

وفي الحقيقة قد اتفق نشاط البنك البريطاني بصورة كاملة مع سياسة الإدارة البريطانية التقشفية التي كانت تجري بعض الأعمال الترميمية الضرورية فقط، بحيث بقيت معظم المدن في البلاد بعد الحرب دون كهرباء أو مياه، فلم تجري حكومة الإدارة أي تصليحات لمحطات الكهرباء وأنابيب المياه التي تم تدميرها خلال العمليات الحربية للحلفاء .[11]

كما لم تهتم الحكومة البريطانية برفع الأنقاض وترميم المنازل المهدمة بعد الحرب في طرابلس، فهي لا تريد الانفاق قبل أن يتضح مستقبلها في ليبيا وهي حكومة مؤقتة ولم تكن من مهامها القيام بعمليات الصيانة والترميم.[12]

وكان السكان الباحثين عن العمل يشتغلون من قبل الاقطاعيين المحليين والتجار والمرابين والمتعهدين، ومن قبل المستعمرين الإيطاليين من أصحاب المزارع والمؤسسات الصناعية، ومن قبل حكومة الإدارة البريطانية في مجال الخدمات وبناء المراكز العسكرية، كما كان الوضع الصحي متدني جداً ومنخفض للغاية وبذلك زادت الأوضاع المتردية في ظل حكومة الإدارة البريطانية من صعوبة الأوضاع الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية وزادت معها معاناة الأهالي في طرابلس.[13]

المحور الثاني ــ الزراعـــــــة والثروة الحيوانيـــــة :

مثّلت الزراعـــة خلال هذه الفترة الدعامة الأساسية للاقتصاد الليبي، فهي مصدر الدخل الأول للبلاد ومصدر الغذاء الرئيسي، فثمانون في المائة من سكانها على الأقل يعملون بهذا الفرع من النشاط الاقتصادي[14] ، رغم صغر المساحة الزراعية التي تنحصر في الأجزاء الشمالية وبضع الواحات المتفرقة في منطقة الصحراء الجنوبية [15]، وهذه الأراضي تنقسم إلى ثلاثة أنواع حسب الاستغلال وتتحدد مساحتها حسب كمية هطول الأمطار وهي: الأراضي المزروعة زراعة ثابتة، والأراضي المزروعة زراعة متنقلة، وأراضي المراعي[16]

ففي طرابلس تقدّر المساحة الزراعيـــة حتى عام 1945م بحوالي عشرة ملايين هكتار منها ثمانية ملايين هكتار للرعي، ومن المليونين الباقيين حوالي 400 ألف هكتار صالحة للزراعة المروية وقد استغل جزء منها فقط[17] ، والزراعة في طرابلس أفضل حالاً من برقة بسبب عدم تأثرها بالعمليات الحربية وتنقسم إلى نوعين هما:

أولاـ الزراعـــة العربيـــــــــــــة : تعتمد هذه الزراعة على أساليب قديمة تتلاءم وطبيعة الأرض وحالة المعرفة البدائية بالفن الزراعي والموارد المالية الضئيلة مما سمح ببقائها تحت ظروف غير اعتيادية[18]، وأول نوع من الزراعة العربية هي زراعة الحبوب، وخاصة الشعير ؛ إذ يزرع في مناطق مبعثرة تتساقط عليها الأمطار، وتوجد مثل هذه الزراعة في المنطقة الساحلية والجبال المنخفضة وبقاع مختارة معظمها في قيعان الأودية والأحواض داخل المنطقة شبه الصحراوية، فيقوم الفلاح ببذر البذور عادة في فصل الخريف أو الشتاء ثم يغادرها حتى مجيء موسم الحصاد في فصل الصيف، ويعرف هذا النوع من الزراعة محلياً باسم الزراعة المتنقلة.[19]

أما النوع الثاني من الزراعة العربية فهي الزراعة المروية، وهي عبارة عن بساتين تزرع فيها الحبوب والخضروات وبعض العلف بالتناوب الموسمي، ويتراوح متوسط

مساحة البساتين التي تزود بالماء من بئر واحد بين ثلاثة أرباع الهكتار والهكتار الواحد، وقد يملك أحد الأغنياء عدداً من هذه الآبار، وتسقى هذه الأراضي عادة بواسطة المواشي من آبار يتراوح أعماقها بين 15-50 قدماً[20]، وهناك النوع الثالث ويتمثل في زراعة أشجار متباعدة من الزيتون والتين في المناطق الجبلية المنخفضة، ويعتمد السكان العرب عليها بوصفه جزءاً أساسياً من طعامهم[21]

أما ملكية الأرض في طرابلس فكانت لا تزال في عهد الإدارة البريطانية خاضعة لقانون الأراضي الإيطالي الذي يعترف بدوره بصحة مستندات الملكية التي أصدرتها الإدارة التركية، وليست القبيلة بشركة معترف بها قانوناً في إقليم طرابلس، إلا أن لها الحق في الاستئناف الجماعي لدى مكتب تسجيل الأراضي ضد نقل ملكيتها لأشخاص آخرين[22]، وكثيراً ما كانت تحدث مشاحنات بين القبائل على ملكية الأراضي ولكنها تسوى عن طريق المجالس القبلية.

ثانياً ــ الزراعـــة الإيطاليـــــــــــة : أتى الإيطاليون بأساليب فنية جديدة في الزراعة وذلك بسبب الدعم المالي الكبير الذي قدمته الحكومة الإيطالية للمزارعين الإيطاليين، وتقدر مساحة تلك الأراضي التي يمتلكها الإيطاليون في ليبيا حتى بداية الحرب العالمية الثانية بحوالي 231089 هكتاراً موزعة بين 3675 مزرعة.[23]

وتنقسم الأراضي الزراعية الإيطالية إلى قسمين مهمين هما أراضي الامتياز وأراضي المستعمرات، تقدر أراضي الامتياز[*24] في طرابلس بحوالي 127 ألف هكتار[25]، أما أراضي المستعمرات فتبلغ مساحتها حوالي 103 آلاف هكتار تتبع مؤسسات الاستيطان مثل مؤسسة (إنتي) Ente[*26*27] لتغيير ليبيا والمؤسسة الوطنية للتأمين الاجتماعي وشركة التبغ الإيطالية[28]، وقد اتبعت الإدارة البريطانية سياسة المحافظة على ملكية الأراضي فأبقت على تلك المزارع في يد الإيطاليين[29]، ورغم المظاهرات التي قام بها الليبيون عام 1943م، حيث قدموا خلالها التماساً لرئيس الإدارة البريطانية في طرابلس لاش (Lash) طالبوا فيه بنزع ملكية الأراضي التي يملكها الإيطاليون وإرجاع أراضيهم التي سبق وأن صادرتها منهم الحكومة الإيطالية[30]،غير أن الإدارة لم تهتم بتلك المطالب بحجة أن ذلك يخالف القانون الدولي واتفاقية لاهاي التي تجعل من الإدارة حكومة مؤقتة لا تملك إحداث أي تغيير في وضعية الأملاك إلا بعد عقد اتفاقية الصلح مع إيطاليا، بل نجدها تتعدى ذلك فتقوم بدعم المزارعين الإيطاليين

حيث أمدتهم بالأسمدة والآلات ومنحتهم التيار الكهربائي بنصف ثمنه وأعفتهم من الضرائب في السنوات الأولى[31]، كما أمدت المشاريع الاستيطانية بمساعدات مالية وذلك لتغطية العجز في تلك المشاريع والتي أثبتت الإحصائيات كلفتها العالية مقارنة بإيراداتها السنوية، وكانت قيمة المساعدات على النحو الاتي:

جدول رقم (1) **يبين قيمة المساعدات المالية التي قدمتها الإدارة من عام 1943 إلى عام 1949 بالجنيهات الإسترلينية.**[32]

48-1949	47-1948	46-1947	45-1946	44-1945	34- 1944
173.929	170.754	87.783	59.556	80.607	99.899

ويبدو أن بريطانيا هدفت من وراء ذلك إلى تحقيق هدفين في آن واحد: إحداث سند اجتماعي بتكوين طبقة موالية لها تخدم أغراضها، وامتصاص النقمة الشعبية، والنظر للنهج البريطاني بعين الرضا. ويبدو أن تلك السياسة السابقة أثمرت وأتت أكلها حيث ضعفت روح المقاومة الوطنية في المنطقة، وازداد التمسك بالنزعة الإقليمية التي ظهرت للعيان من خلال الصحف الصادرة آنذاك حيث ركزت المقالات المنشورة على أخبار برقة بالذات وتجاهلت الإقليم الطرابلسي. ومن ضمن المقالات ترجمة لحياة سمو الأمير، والرد على مدعى الزعامة الطرابلسية.[33]

أهم المحاصيل الزراعيـــــــة : تعد الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية، إذ يعد الشعير الغذاء الرئيسي لمعظم السكان الليبيين، في حين يعتمد الإيطاليون في الأغلب على القمح المزروع في المنطقة الساحلية من إقليم طرابلس عن طريق الري الجزئي، ويزرع القمح أيضاً زراعة بعلية في المرتفعات.[34]

ويتباين إنتاج الحبوب من سنة إلى أخرى وذلك بسبب عدة عوامل أهمها معدلات سقوط الأمطار في كل سنة كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (2) إنتاج القمح والشعير في إقليم طرابلس من عام 1945-1950م (الكميات بآلاف الأطنان المترية)[35]

السنة	الشعير	القمح
1945م	70	8
1946م	75	6
1947م	1.8	1.5
1948م	22	2.4
1949م	141	8
1950م	85	8

ويتضح من خلال الجدول السابق أن الإنتاج يتذبذب من سنة إلى أخرى، فمثلاً نجد أن إنتاج الشعير في عام 1946م وصل إلى 75 ألف طن، ولكنه ينخفض في العام التالي 1947م إلى حوالي 1.8 ألف طن، ثم يصعد عام 1949م إلى حوالي 141 ألف طن، وكذلك إنتاج القمح، فنجد الإنتاج يصل إلى حوالي 6 آلاف طن عام 1946م، وينخفض إلى حوالي 1.5 ألف طن عام 1947م، ثم يقفز عام 1949م ليصل إلى 8 آلاف طن، ويرجع التذبذب في إنتاج المحاصيل بالدرجة الأولى بسبب اعتماد معظم الأراضي الزراعية على مياه الأمطار، والتي قد تسجل انخفاضاً كبيراً في بعض السنوات، كما هو مبين من الجدول التالي:

جدول رقم (3) معدل سقوط الأمطار من عام 1943- 1948م[36]

السنة	1943	1944	1945	1946	1947	1948
المعدل	409	462	599	738	169	372

ويتضح من الجدول أن سنتي 1947 و1948م من أصعب السنوات التي مرت على ليبيا أثناء حكم الإدارة البريطانية حيث تدني معدل سقوط الأمطار إلى أدنى حد وخاصة على ولاية طرابلس، الأمر الذي حول البلاد في هاتين السنتين من مصدّر للحبوب إلى مستورد لها، فبينما كانت الإدارة البريطانية في طرابلس تقوم بتصدير الشعير بما قيمته 770.2 ألف جنيه إسترليني سنة 1946م، استوردت في سنة 1947م ما قيمته 249.5 ألف جنيه إسترليني وحوالي 676.6 ألف جنيه إسترليني عام 1948م، كما استوردت عام 1947م من القمح ما قيمته 222.2 ألف جنيه إسترليني وحوالي 575.4 ألف جنيه إسترليني عام 1948م.[37]

ثم يأتي من حيث الأهمية للسكان محصول التمور الذي يعد غذاءً أساسياً، وتتركز معظم أشجار النخيل في الواحات الجنوبية، وكذلك على طول المنطقة الساحلية، وهي تنمو بدون حاجة إلى الري وذلك في الأماكن التي تكون فيها المياه الجوفية قريبة من سطح الأرض، ويستعمل التمر إلى جانب الغذاء مصدراً لاستخراج الكحول وعلفاً للحيوانات، ويستعمل الإيطاليون كذلك بعض أنواعه علفاً للخنازير[38]، ويقدر عدد أشجار النخيل عام 1950م بحوالي مليون نخلة[39]، وقد تباين الإنتاج من سنة إلى أخرى في الفترة ما بين 1944 و1950م ما بين 20 ألف طن و37 ألف طن[40]، وقد بلغت قيمة صادرات طرابلس وحدها من التمور على النحو الآتي:

جدول رقم (4) قيمة صادرات طرابلس من التمور من عام 1945-1950م[41]
(بآلاف الجنيهات الاسترلينية)

السنة	1945	1946	1947	1948	1949	1950
القيمة	88.5	53.9	15.5	32.4	13.6	25.9

كذلك فإن الزيتون من المنتوجات الزراعية المهمة، وتتركز زراعته في إقليم طرابلس، ويقدر عدد أشجار الزيتون في ليبيا حتى عام 1950 بحوالي ثلاثة ملايين ونصف المليون شجرة أنتجت حوالي 8500 طن من الزيت[42]، جرى استهلاك نصفها على وجه التقريب في إقليم طرابلس، وبيع حوالي 2000 طن إلى برقة، وصدّر 1000 طن منها إلى إيطاليا.[43]

ولقد لقي العنب اهتماماً بالغاً من قبل الجالية الإيطالية، حيث تشغل طرابلس مركزاً قيادياً في زراعته، إذ يوجد بها 20 مليون كرمة، بلغ مقدار ما أنتجته عام 1950م ما بين 25 إلى 30 ألف لتر من النبيذ.[44]

ومن الزراعات التصديرية التي أولت الإدارة البريطانية اهتماماً بها واحتكرتها هي زراعة التبغ، ويوضح الجدول التالي كميات الإنتاج من تلك الزراعة:

جدول رقم (5) إنتاج التبغ من عام 1944-1950م (الكمية بالأطنان المترية)[45]

السنة	1944	1945	1946	1947	1948	1949	1950
الكمية	472	865	1274	440	272	359	862

وبلغ قيمة المصدّر من التبغ عام 1946م حوالي 10.6 ألف جنيه، وفي عام 1947م 31.4 ألف جنيه، وعام 1948م 74.72 ألف جنيه إسترليني.[46]

كما أولت بعض الاهتمام بالحلفاء حيث بلغ قيمة المصدّر فيها عام 1947م حوالي 86.6 آلاف جنيه إسترليني، وعام 1948م 259.2 ألف جنيه، وعام 1949م حوالي 164.3 آلاف جنيه، وعام 1950م ما قيمته 201.1 ألف جنيه إسترليني.[47]

والجدير بالذكر أن السكان اهتموا بالحلفاء بشكل كبير وشجعهم على ذلك ارتفاع سعرها من 12 جنيه إسترليني للطن الواحد إلى 42 جنيه إسترليني، أضف إلى ذلك نقص المواد الغذائية، وحالة الجفاف التي اجتاحت البلاد سنتي 1947م-1948م.

ومن السلع التصديرية التي كانت تدّر أرباحاً طائلة محصول الفول السوداني حيث صُدّر منه إلى إيطاليا وتونس وكميات أقل لفرنسا ويقدر الإنتاج منه على النحو التالي:

جدول رقم (6) إنتاج الفول السوداني من عام 1944 إلى عام 1950 (الكمية بالطن المتري)[48]

السنة	1944	1945	1946	1947	1948	1949	1950
الكمية	500	650	780	975	1500	1920	1200

وقد بلغ قيمة المصدّر من الفول السوداني عام 1944م حوالي 2.3 آلاف جنيه إسترليني وعام 1949م 14.6 آلاف جنيه إسترليني ثم وصل عام 1950م إلى حوالي 98.7 آلاف جنيه إسترليني.[49]

لقد انتهجت الإدارة البريطانية سياسة زراعية حاولت خلالها النهوض بالزراعة لما تشكله من مورد أساسي للبلاد، فقامت الإدارة البريطانية بحفر الآبار وإصلاحها وتنظيفها في محاولة منها للتخفيف من مشكلة الجفاف، وقد أنفقت في سبيل ذلك حوالي 20 ألف جنيه إسترليني بطرابلس[50]. كما كافحت الإدارة البريطانية في طرابلس بعض الآفات الزراعية مثل الجراد والقوارض باتخاذ وسائل عدة منها: إعداد كمية كبيرة من النخالة المسممة [51]، وعينت ستة ضباط زراعيين في طرابلس مهمتهم إسداء المشورة لموظفي الإدارة المحليين والإشراف على بعض المزارع.[52]

لقد واجهت الزراعة أزمات عدة نتيجة لظروف مختلفة أثرت في الوضع الاقتصادي للبلاد، وقد سلكت معها الإدارة مسالك شتى بغية تحقيق حياة اقتصادية أفضل. وتبرز أهم هذه الأزمات الزراعية في السيطرة الاحتكارية(*[53] التي أتبعتها بريطانيا على السلع التصديرية خصوصاً القمح والشعير، فكانت تشتريه بثمن يقدر بـ7 جنيهات للطن الواحد وتبيعه بحوالي 12 جنيه إسترليني.[54]

كما أن الإدارة لم تتخذ استراتيجية زراعية تساعد على التخفيف من مشكلة الجفاف التي كانت تكتسح البلاد بين فترة وأخرى، فلم تقم الإدارة بإنشاء سدود على الأودية لحفظ المياه بدل الاكتفاء بحفر آبار قليلة لا تفي بأغراض الزراعة، كما أنها لم تسع لتخزين احتياطي من المحاصيل في السنوات غزيرة الإنتاج لتعوض بها النقص في سنوات الجفاف بدلاً من الاعتماد على الاستيراد من خارج البلاد.[55]

كما أن تقسيم البلاد وإقامة الحدود بين الولايات حرم البلاد من التكامل الاقتصادي الذي قد يخفف الأزمة الاقتصادية التي تحدث من فترة إلى أخرى.

هذه الأوضاع جعلت البلاد تصل أحياناً إلى أزمة اقتصادية حادة وصلت إلى حد المجاعة، فمثلاً في عام 1947م وعام 1948م عانت طرابلس من مجاعة شديدة بسبب ندرة المطر، وهذا ما دفع القوى الوطنية مثل الجبهة الوطنية والحزب الوطني بطرابلس

إلى مطالبة الإدارة العسكرية البريطانية باتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الأزمة التي تتفاقم يوماً بعد يوم[56]، كما أرسلت هيئة تحرير ليبيا رسالة إلى الأمين العام للجامعة العربية طالبت فيها الدول العربة بضرورة إنقاذ الأهالي من خطر المجاعة [57]، الأمر الذي جعل الجامعة تصدر قراراً توصي فيه الحكومات العربية بالتبرع لأهالي طرابلس وتونس التي تعاني هي الأخرى من مجاعة شديدة في العام نفسه[58]. وكانت مصر من أولى الدول العربية التي تنادي أهلها لنجدة إخوانهم في ليبيا حيث قام الناس بجمع التبرعات لمنكوبي المجاعة في طرابلس، حيث أشارت جريدة طرابلس الغرب إلى أن الملك فاروق تبرع بـ14 ألف جنيه لسكان طرابلس وتونس[59]، وذكرت في عدد آخر أن جمعية الهلال الأحمر المصرية بعثت شحنة من القمح والأرز على ظهر السفينة الأميرية فوزية[60]، وأوضحت جريدة طرابلس الغرب في موضع آخر أن الإدارة وجهت طلباً مستعجلاً للجنة الطعام الدولية لتقديم أربعين ألف طن من الحبوب يقدر ثمنها بمليون جنيه إسترليني[61]

الثّروة الحيوانيـــــــــــــة : تُعـد الثّروة الحيوانيـــة ركناً مهماً من أركان البلاد الاقتصادية، وأحد مصادر دخلها الوطني، فهي مصدر غذاء للسكان، كما استخدم بعضها آنذاك في عمليات النقل والحرث واستخراج المياه من الآبار.[62]

وينقسم الإنتاج الحيواني إلى قسمين متميزين تماماً، أحدهما نظام تربية الحيوانات في الرعي الذي يمارسه العرب في المراعي الواسعة وهذه الطريقة هي الأهم من الناحية الاقتصادية، والأخر نظام تربية الحيوانات الذي يتبعه الإيطاليون وبعض المزارعين العرب أحياناً بالقرب من المدن وفي الواحات حيث أراضي المراعي محاطة بالسياج[63]، وتُقدّر أعداد الثروة الحيوانية في البلاد بين عام 1943م وعام 1950م على النحو التالي:

جدول رقم (7) يبين عدد المواشي بالألوف من عام 1943-1950م[64]

السنة / النوع	1943	1944	1945	1946	1947	1948	1949	1950
الضأن	128	250	331	386	225	208	194	300
الماعز	161	333	431	502	267	202	221	308
الإبل	23	53	57	56	54	66	53	58
الأبقار	23	31	37	32	32	21	35	31

السنة / النوع	1943	1944	1945	1946	1947	1948	1949	1950
الحمير	15	24	30	27	25	27	24	27
الخيل	-	-	6	5.8	4.9	4.9	4.7	5.4
البغال	-	-	1.7	0.8	1.0	1.4	1.1	1.5
الخنازير	-	-	2.2	1.8	1.8	1.2	1.3	1.9

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الضأن تحتل المرتبة الأولى من حيث العدد بالرغم من أنها شهدت انخفاضاً شديداً في السنتين المجدبتين 1947 و 1948م في إقليم طرابلس لعدم وجود مراع كافية بسبب قلة الأمطار، وتورد التقارير أن 60% من الماشية هلكت في تلك السنتين[65]، الأمر الذي دفع الأهالي إلى ترحيل ماشيتهم نحو منطقة سرت على الحدود الشرقية للإقليم، وقد أدت عمليات الترحيل تلك إلى هلاك أعداد كبيرة من الماشية أثناء الطريق.[66]، أما الأبقار فنجدها في إقليم طرابلس تربى في بساتين العرب، وتستعمل في عمليات الجر ورفع المياه والحرث وبصفة ثانوية لإنتاج اللحم والألبان، كما احتفظ الإيطاليون بسلالات إيطالية من الأبقار لإنتاج الألبان.[67]، كما اهتم الأهالي بتربية الإبل، وخاصة أهل الصحراء لاستخدامها وسيلة مواصلات داخل البلاد، كما استخدمت في عمليات رفع المياه من الآبار وفي عمليات الحرث.[68]، أما الخنازير فقد اقتصر وجودها على إقليم طرابلس، وبالتحديد في المزارع الإيطالية فكان الإيطاليون يبيعونها للطوائف غير المسلمة ولاسيما الجيش البريطاني.[69]

غير أن أهميـــــة الثروة الحيوانية تتضح في قيمتها الفائقة لخدمة أغراض عدة، فهي مصدر للمادة الخام الضرورية في الصناعة المحلية كصناعة البسط والسجاد والأغطية فطرابلس تستهلك حوالي 70% من صوفها للصناعات التقليدية في حين يصدر الباقي للسوق الخارجية، حيث تم تصدير كميات من الصوف إلى إيطاليا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وتونس.[70]

ولقد اهتمت الإدارة البريطانيـــة بالثروة الحيوانية لما تشكله من مورد مهم للبلاد خاصة في ميدان التجارة الخارجية، لذا نجدها تهتم بالعمليات التصديرية وتنظيمها، فأصدرت مجموعة من المناشير منها إعلان رقم 153 لسنة 1946م الذي نص على ضرورة الحجر الصحي للحيوانات المصدرة إلى الخارج في الميناء لمدة 14 يوماً قبل تصديرها، كما لا تسمح بإدخال الحيوانات إلا بشهادة صحية صادرة من القسم الطبي،

حيث يتم الكشف عليها في السفن قبل إنزالها[71]. كما قامت الإدارة بمعالجة الأمراض الحيوانية الموجودة بتوفير الأدوية واللقاح للحيوانات المصابة وأصدرت مراسيم قاضية بعزل الحيوانات وإفناء الحيوانات المصابة[72]. والجدير بالذكر أن عملية التصدير رغم ما توفره من دخل عام للمربين، إلا أنها تسبب أيضاً في نقص الثروة الحيوانية، كما أن عملية الحجر الصحي لمدة أربعة عشر يوماً تسبب تكاليف إضافية وبالتالي ترفع من قيمة سعر الأغنام.

ثالثاً ـ الصناعـــــــة : لم تكن إمكانيـــات ليبيا الطبيعية والاقتصادية ملائمة لنمو صناعات حديثة، فطوال العهد الإيطالي لم تتعد البلاد مرحلة الاقتصاد البدائي الذي كان يستند على الصناعات اليدوية المنتجة لسلع استهلاكية بسيطة تسد الحاجات المحلية[73]، وازداد الوضع سوءاً وتدنى زمن الإدارة البريطانية حيث اختفت الصناعة تقريباً في برقة بتدمير المنشآت القائمة، وانسحاب الجالية الإيطالية عنها، وفقدان التسهيلات الانتمائية، في حين ظلت بعض المنشآت الإيطالية التي وصل عددها نحو مائة منشأة في العمل في ولاية طرابلس التي بقيت من الناحية العملية في أيادي البرجوازية الإيطالية[74]، ومن الصناعات التي استمرت بعد الحرب صيد وتعليب الأسماك، وتأتي أهمية هذه الصناعة من الناحية التصديرية، وكانت ولاية طرابلس أهم مراكز صيد الأسماك فيوجد بها نحو 193 مركباً منها 48 تدار بمحركات آلية، أما الأخرى فهي قوارب شراعية وزوارق تجديف[75] ، وكانت أغلب عمليات الصيد تتم عن طريق الأجانب من الإيطاليين، واليونانيين وعدد قليل من الليبيين، وقد وصل عدد المصائد من أربعة مصائد لصيد التونة عام 1944م إلى حوالي 10 مصائد عام 1950م[76]، وازداد عدد مصانع حفظ الأسماك من 4 مصانع عام 1944م إلى حوالي 8 مصانع عام 1950م، صُدّر بعض إنتاجها من التونة إلى إيطاليا، والسردين إلى مصر. وقد بلغ قيمة ما صدر من الأسماك في المدة ما بين عام 1945 و 1950 ما يتراوح بين 13% إلى 17% من مجموع الصادرات.[77] ، ولا تتم عمليات الصيد إلا بعد الحصول على ترخيص من قبل الإدارة كانت تقدر رسوم الترخيص بـ120 ليرة عسكرية، ومن يقم بالصيد من دون الحصول على ترخيص يعرّض نفسه للحبس مدة خمس سنوات أو غرامة مالية تقدر بـ96.000 ليرة عسكرية أوب العقوبتين معاً[78]،كما فرضت ضريبة على الأسماك المصطادة من البحر تقدر ما بين 2.50 ليرة عسكرية و 25 ليرة عسكرية.[79] ، أما صناعة الإسفنج فهي في الغالب كانت تحت سيطرة الشركات اليونانية

بعضها مسجل في مدينة طرابلس وبعضها الآخر في اليونان، وقد بلغ عدد مراكب الصيد الليبية 10% فقط من مجموع مراكب صيد الإسفنج العاملة[80]. ففي إقليم طرابلس تعطي الرخص بشرط أن يباع الإسفنج داخل الإقليم، في حين يباع محصول الإسفنج البرقاوي في اليونان.[81] ، وقد بلغت قيمة صادرات الإسفنج لإقليم طرابلس من 1945م إلى عام 1950م على النحو التالي:

جدول رقم (8) القيمة بالجنيهات الإسترلينية.[82]

السنة	1945	1946	1947	1948	1949	1950
القيمة	25.400	24.400	24.400	79.500	16.500	63.700

والملاحظ أن صادرات ولاية طرابلس قد زادت كثيراً عام 1948م مقارنة بصادرات السنوات الأخرى، ويرجع ذلك إلى أن صيادي الإسفنج اليونانيين قد عملوا أثناء هذين الموسمين في مياه ولاية طرابلس بخلاف السنوات الأخرى التي أقتصر فيها العمل أثناءها على المراكب الليبية.[83]

كما يلاحظ أن معظم الإسفنج يصطاده اليونانيون والإيطاليون ويرسلونه مباشرة إلى الخارج لأجل تحضيره وبيعه، ويجمع الليبيون أو الأجانب المقيمون في ليبيا جزءاً صغيراً من الإسفنج، وجميع الإسفنج الذي يصطاده الأجانب يسجل كصادرات، غير أن الذي يحصل عليه الاقتصاد الليبي بالفعل هو رسوم رخص الصيد والرسوم الجمركية، والأموال التي ينفقها الصيادون الأجانب ثمناً للمؤن ورسوم المرفأ وغيرها، أما قيمة الإسفنج نفسه فلا تعود للاقتصاد الليبي.[84]

ومن الصناعات الأخـــرى صناعة عصر الزيتون النباتية وتكريرها، إذ وجدت في طرابلس أربع معاصر حديثة لزيت الزيتون وعدد كبير من المعاصر الصغيرة البدائية، كما أنشئت شركتان محليتان لاستخراج نوع رفيع من زيت الخروع يستعمل للتشحيم وأغراض طبية أخرى، وقد صُدّر منها أكثر من 300طن في عام 1950[85]، كما تم إنشاء أربعين مصنعاً لصناعة الصابون بلغ إنتاجها عام 1950م حوالي 200 طن[86]، وكما وجدت مؤسسات كانت تقوم بسد الحاجات المحلية من الأغذية المحضرة، وأربع مطاحن للدقيق ومصنع لصنع الجعة من الشعير المستورد، وعدد من مصانع التقطير الصغيرة التي تنتج الخمور المحلية من التمر، كما وجدت 12 مؤسسة لإنتاج المياه المعدنية والمرطبات[87]. ووجدت مؤسستان حديثتان كانتا تقومان بأعمال دباغة الجلود، وكان يباع ما ينتج منها في الأسواق المحلية، ويستعمل جزء منها لصناعة الأحذية

الوطنية[88]، حيث وجد مصنعان للأحذية في طرابلس، يستخدم أربعين عاملاً وينتج 140 زوجاً من الأحذية يومياً، ولما كانت الرسوم على الجلود المستوردة مرتفعة تصل إلى 15% في الوقت الذي انخفضت فيه الرسوم الجمركية على الأحذية المستوردة لتصل إلى 5% فإن تلك السياسة حدّت من مقدرة الصناع المحليين على منافسة الأحذية المستوردة.[89]

أما الحـــرف اليدويـــة ، فلقد كان لها دور مهـــم في التّخفيف من مشـــكلة البطالة وعلى زيـادة دخل طبقات السكان ذوي الدخل المنخفض، ورغم تأثرها بمشاكل عديدة تمثلت في نقص المواد الخام وعدد العمال والتسويق، إلا أنهل شهدت نشاطاً ملحوظاً خاصة صناعة الأقمشة والأردية والبسط والسجاد. وتعد طرابلس المركز الرئيس لصناعة الأردية الفاخرة على اختلاف أنواعها وشبه الفاخرة من الحرير الصناعي أو من القطن، وقد بلغت قيمة صادرات طرابلس من الأردية إلى برقة حوالي 29000 جنية إسترليني في عام 1950[90]، والمراسلات التجارية القائمة بين صاحب ملابس المدينة القديمة وبين كومندان الحرس الملكي في برقة بخصوص استيراد السلع اليدوية تكشف النقاب عن مدى الازدهار الذي شهدته طرابلس في هذه الصناعة[91]

كما كانت تصنع البسط في طرابلس وتصدر إلى فزان والقليل مما يعرف باسم القيرواني صـــدّر إلى إيطاليا[92] ، وتصنـــع الأغطيـــة وهي نوع من الرداء الثقيل منسوج بطريقة يدوية، وتباع بكثرة إلى السكان الوطنيين ، وقد بلغت قيمة صادرات طرابلس من البطاطين إلى برقة عام 1950م حوالي 2290 جنية ليبي، كما كان يباع عدد قليل من البطاطين إلى السياح الذين يقبلون على شرائها لأنها مصنوعة من خليط بديع من ألوان الصوف الطبيعية.[93]

والحديث عن الصناعة يقودنا لمعرفة أوضاع العمال آنذاك، ذلك أن إحياء النشاط الصناعي أوجد تربة خصبة لولادة حركة عمالية كي تنمو وتترعرع، وصار النقابي يأخذ طريقه نحو استكمال عناصر وجوده مفرزاً اتحادات ونقابات كان لها دور مهم في المطالبة بالحقوق العمالية أسوة ببقية الدول الأخرى.

وقد حاولت الإدارة البريطانيـــة المساهمة في التقليل من مشكلة البطالة وذلك عن طريق افتتاح مكتب العمل برئاسة الميجردي فيلا كلاري (Di Pilla Clarry) فقام بتشغيل عدد كبير من العمال في الجيش البريطاني ، كما نشـــر المكتب إحصائيات عن عدد العمال في الفترة من أبريل عام 1942م وحتى مارس 1945م، وقد تضمنت عمالاً

عرباً بلغ عددهم 1714 عاملاً، و1046 عاملاً يهودياً، وعدداً من العمال الأوروبيين يقدر بـ2164 استخدم منهم خلال الفترة نفسها 1044 عاملاً عربياً، و585 عاملاً يهودياً، و1473 عاملاً أوروبياً، وبقى 691 عاملاً عربياً، و761 عاملاً أوروبياً، و741 عاملاً يهودياً عاطلين عن العمل.(94)

يبدو أن إشكالية نقص الخبرة الفنية للعمالة المحلية فرض على بريطانيا السير في أحدى الاتجاهين، أما العمل على خلق كادر محلي مدرب، أو الشروع في استيراد العناصر المدربة من الخارج ، غير أن الغلبة كانت للاتجاه الثاني، لأن تدريب العناصر المحلية يحتاج للوقت والمال، فقامت الإدارة باستجلاب عمال أوروبيين خاصة من الألمان لا يزيد عددهم عن 2200 عامل بعقود مدتها سنتان تتحمل الإدارة البريطانية نفقات إيوائهم ومعالجتهم طبياً(95) ، وسط هذا المحيط الاقتصادي السيئ والظروف القاسية التي عانى منها العمال وجدت الحركة العمالية طريقها نحو الظهور فبدأت بتأسيس نادي العمال عام 1944م بطرابلس رغم انعدام التشريعات العمالية(96)، ومع أن النادي كان بعيداً عن العمل النقابي، إلا أن الباحثين يعتبرونه الخطوة الأولى لظهور الحركة العمالية في ليبيا، فتضمنت نشاطاته حل المنازعات العمالية، والحصول على مواطن عمل للعمال العاطلين.(97)

لقد تزعم الحركة العمالية في طرابلس في عهد الإدارة البريطانية بعض الإيطاليين الذين أخذوا زمام المبادرة في إحياء التنظيم النقابي بغية المحافظة على امتيازاتهم الاقتصادية وقد قاد تلك المبادرة الإيطالي انريكو جيبلي (Anirco Giblli) الذي عمل محرراً للعقود بطرابلس ومدعياً عاماً أمام المحاكم وقد نظم النقابات التي كونها في اتحاد عام أطلق عليه الاتحاد الطرابلسي لنقابات العمال، شكل الإيطاليون أكثر من 70% من أعضائه وحرم الليبيون من اشتراكهم في مجلس إدارة الاتحاد وهذا ما يفسر لنا النظرة العنصرية التي كانت في أذهان الإيطاليين بالرغم من محاولات جيبلى إلغاء هذه الفوارق، وفي 17 مارس عام 1947م تأسست نقابة عمال الميناء والبحارة وكان يرأسها محمد أبو رأس وهي أكثر النقابات نفوذاً في الاتحاد الطرابلسي ثم تشكلت بإيعاز من الاتحاد أيضاً نقابات أخرى مثل نقابة المواصلات والمطارات والتبغ والخبازين والنجارين.(98)

وفي الفترة من عام 1948 وحتى عام 1952م بدأت تنفصل النقابات السابقة عن الاتحاد الذي أسسه جيبلى ليتأسس تنظيم نقابي ليبي بعيداً عن النفوذ الإيطالي، بتشجيع

من الإدارة البريطانية التي حاولت من خلال ذلك الإجراء إبعاد العناصر العمالية، والتي كانت تشكل جزءاً كبيراً من الشعب، عن الصراع السياسي في مرحلة اتسمت بحركة الأحزاب النشطة من أجل الاستقلال، كما أن الوعي العمالي قد زاد بسبب الاتصال بالاتحادات العمالية المجاورة وخاصة في تونس حيث استقبل الاتحاد العام التونسي للشغل عدة وفود من الطلاب والعمال والموظفين الليبيين وتم تزويدهم بمعلومات ضرورية شجعتهم على المطالبة بحقوقهم العمالية بقضاياهم الاجتماعية.[99]

وأمام هذا الوعي العمالي اضطرت الإدارة البريطانية إلى إعطاء العمالة الوطنية نوعاً من الحقوق والمساواة، فأصدرت مجموعة من الإعلانات أهمها فرض التأمين الاجتماعي لمن يعول ثلاثة أفراد فأكثر لاسيما العاملين على مراكب صيد الإسفنج[100]، ومن القوانين الأخرى قانون المخدومين والمستخدمين رقم 5 في طرابلس ورقم 24 في برقة عام 1951م وينظم هذا القانون ساعات العمل مقابل ساعات العمل الإضافي، وقانون نقابات العمال رقم 6 في طرابلس ورقم 25 في برقة والذي يسمح بموجبه إنشاء النقابات العمالية دون الحاجة إلى أذن من الإدارة، والقانون رقم 7 المتعلق بالتحقيق والتحكيم في طرابلس، ورقم 26 في برقة لعام 1951[101]. وهناك أيضاً قانون رقم 8 المتعلق بتنظيم منازعات العمل بطرابلس لعام 1951م، وقانون رقم 21 المتعلق بمنازعات العمل الخاص بالخدمات الضرورية عام 1951م بطرابلس[102]. وغير ذلك من القوانين، والجدير بالذكر أن الإدارة البريطانية أرادت من تلك القوانين إبعاد العمال عن الجماعات السياسية والتي تطالب في تلك الفترة باستقلال البلاد ووحدتها.

رابعاً ــ النظـــام النّـقدي والضريبـــي :

العملة والبنـــــوك : كان لأقاليم ليبيا الثلاثة أثناء حكم الإدارة البريطانية والفرنسية عملات وأنظمة مالية مختلفة ، أما في العهد الإيطالي فكانت الليرة الإيطالية هي المتداولة فيها جميعاً، ففي طرابلس أدخلت السلطات البريطانية عام 1943م الجنيه العسكري الذي كان متداولاً مع الليرة الإيطالية، إلا أنه في سبتمبر عام 1943م أدخلت عملة جديدة هي الليرة العسكرية أو (Military Authority Lira) (M.A.L) على أنها النقد المعترف به قانوناً فحلت بذلك محل الليرة الإيطالية وجنيه السلطة العسكرية[103]، وتم استبدال العملة الجديدة بواقع 480 مال لكل جنيه من عملة السلطة العسكرية البريطانية، واعتبرت الليرة الإيطالية مساوية للمال[104]، وقد بلغ مجموع المبالغ المحولة عندئذ من

الليرة الإيطالية إلى المال ما قيمته 4.318.000 جنيه إسترليني.[105] ، وقد بلغت العملة المتداولة في طرابلس من عام 1944م إلى عام 1950 على النحو التالي:

جدول رقم (9)[106]

السنة	ليرة السلطة العسكرية	ما يعادلها بالجنيه الإسترليني
1944	1.241.290.120	2.586.021
1945	1.209.335.880	2.519.450
1946	1.132.556.430	2.359.514
1947	849.559.530	1.769.916
1948	916.657.560	1.909.703
1949	1.038.458.360	2.163.455
1950	1.125.749.692	2.345.312
1951	1.184.537.242	2.467.786

وفي هذا السياق لوحظ أن أقل فئة من أوراق العملة الصادرة كان ورقة الجنيه، وكان القصد منها استعمال العملة الإيطالية الصغيرة، ولكن وفرة العملات الإيطالية الصغيرة لم تكن كافية، ونتيجة لذلك، فإن ورقة الجنيه مالت لتصبح وحدة السعر الأدنى للتعاملات، مما أدى إلى مضاعفات غير مرغوبة على مستوى الأسعار المحلية، وما عدا ذلك، فإن عملات السلطة العسكرية البريطانية أثبتت بأنها مرضية ومقبولة.[107]

والجدير بالذكر أنه في شهر يوليو عام 1943م ، تقـرر طرح عملة شرعية وحيدة في إقليم طرابلس، وهي عبارة عن أوراق نقدية إيطالية للسلطة العسكرية البريطانية مكتوبة باللغتين الإنجليزية والعربية، وتحمل اسم إقليم طرابلس، وتم طرح هذه العملة بموجب البلاغ رقم 46 في 19 سبتمبر عام 1943م، وبموجب البلاغ رقم 50 سمح بتبديل العملة[108]، واستبدلت العملة الإيطالية ذات الخمس ليرات بالليرة العسكرية البريطانية، وصار بنك باركليز هو البنك المركزي بداية من 30 نوفمبر 1943م[109]، وقد حدث أن هذه العملة الجديدة استقبلت استقبالاً حسناً، وذلك لكونها من فئات الليرة، ونظراً لنوعية الورق الذي طبع على النقد، وأصبحت هذه العملة هي العملة الرسمية للبلاد، وهي مربوطة بالإسترليني ومحدودة لإقليم طرابلس، وفي مارس عام 1947م، سحبت جميع الأوراق النقدية الإيطالية من الإقليم وأصبح التعامل بالليرة العسكرية البريطانية المضمونة، ولكن بقيت القطع المعدنية الإيطالية متداولة بحرية.[110]

ولقد كان لتباين العملات أثـــره الكبير على وحـدة البلاد السياسية ، إذ عـــزّز ذلك من الانفصـــال بين الأقاليم الثلاثة خالقاً بذلك ثلاثة كيانات منفصلة داخل الوطن الواحد، مما أثر على النواحي الاقتصادية، إذ حرم البلاد من التكامل الاقتصادي فتعطلت تبعاً لذلك عمليات التبادل التجاري بين الأهـــالي في الولايات، خاصة مع فرض الإدارة قيوداً شديدة على الأهالي في تنقلاتهم بالعملة خارج كل إقليم، ومن تلك المناشير إعلان رقم 37 لسنة 1944م و الذي شددت من خلاله الإدارة البريطانية على منع أي شخص أن يصُدّر العملة خارج الإقليم بدون تصريح من نائب مراقبة المالية والحسابات[111]، ولقد أدت عملية تغيير العملة في الولايات إلى بروز طبقة البرجوازية استفادت من الفوضى التي عمت البلاد حيث قامت ببيع العملة وحصولها على مبالغ طائلة ، أما بالنسبة للبنوك ، فإن المؤسسات البنكية لـــم تتفكك في إقليم طرابلس بصورة كاملة، ويعزى ذلك جزئياً إلى أن موظفي البنوك لم تكن لديهم خبرة عالية في الاختفاء عن أنظار القوات البريطانية، والسبب الآخر هو أن تراجعهم قد قطع عن طريـق البحـــر، زمـــن الاحتلال البريطاني، فقد كان هناك ستة بنوك إيطالية في مدينة طرابلس وستة فروع في المراكز الإقليمية الأخرى[112]. وعند اقتراب القوات البريطانية، أصبح احتلال الإقليم أمراً واقعاً ومؤكداً، فإن السلطات الإيطالية أمرت إتباع نفس الإجراءات في بلدان شرق أفريقيا الإيطالية، فقد دفعت الموجودات النقدية في البنوك إلى مختلف المؤسسات مثل الصليب الأحمر الإيطالي، وتوقفت الأعمال الاعتيادية عن العمل، وبعد أن قام ضباط من الإدارة العسكرية البريطانية بتفحص الموقف، تقرر بأنه لا يوجد أهمية كبيرة في إعادة فتح البنوك، وبقيت أبواب البنوك مغلقة أمام الجمهور، واستولت الإدارة والقوات العسكرية البريطانية على معظم مباني البنوك، وأصبحت مكاتب بنك روما هي مكاتب لفرع بنك باركليز (Barclays) الذي أصبح البنك الرسمي في الإقليم ويحتكر النشاط المالي فيه.[113]

بـــدأ بنك (باركليز) عمله في طرابلس في شهر أبريل عام 1943م ، وفي بادئ الأمر ظلت أعماله مقتصرة على ودائع الجيش البريطاني والمدنيين وعلى بعض المعاملات المالية[114]، وقد عقد اتفاق بين الإدارة البريطانية وبنك باركليز في ديسمبر عام 1940م يقدم البنك بناء عليها قروضاً قصيرة الأجل للمزارعين، على أن تضمن الإدارة البريطانية سداد 80% من قيمة كل قرض، وتتراوح آجال القروض من ستة أشهر وسنة بفائدة قدرها 5% وتأخذ الإدارة 15% من الفائدة تستحق على ما تضمن

سداده من القروض وقد زادت المبالغ المقترضة من 30 مليون ليرة عسكرية عام 1947م إلى حوالي 107 مليون ليرة عسكرية في عام 1948.[115]

الضرائب: بالنسبة للنظام الضريبي فظل العمل به سارياً وفق القانون الإيطالي دون حدوث تغيير يذكر. وقد شكلت الضرائب نسبة عالية من إيرادات البلاد وهي على النحو التالي:

جدول رقم (10) قيمة الضرائب كنسب مئوية من مجموع الإيرادات الجارية في إقليم طرابلس[116]

السنة	1948/47م	1949/48م	1950/49م	1951/50م
النسبة المئوية	55%	55%	64%	67%

ففـي طرابلس تضمن نظام الضرائب ضريبة الدخل، وتُحصل هذه الضريبة بناءً على القانون الإيطالي الخاص بفرض الضرائب على الأملاك المنقولة، وكانت تجبي بواقع 15% من استثمار رأس المال و8% على رواتب الموظفين و4% على رواتب العمال، كما فرضت ضريبة على المباني وهي تجبى بواقع 8% من الدخل الذي يحصل عليه منها.[117] ، أما الضرائب الزراعية فتشمل العشر على الحبوب والأشجار، وتحصل ضريبة المزارع على المحصول بواقع 10% من الثمن الذي يقدر لمحصول المزارع كله وكثيراً ما يتجاوز المقدرون العُشر وقد يصل النصف [118]، أما ضريبة المواشي فتحصل بواقع 2% عن ثمن كل رأس[119]، وقد تأثرت الضرائب الزراعية بسبب القحط، وتُدّفع عادة بواسطة رؤساء القبائل في إقليم طرابلس، وتقُدر الإدارة البريطانية دافعي الضرائب في كل قبيلة ما بين مائة ومائتين شخص بحسب عدد أفراد القبيلة[120] ، وتوجد هناك ضرائب غير مباشرة تمثلت في ضريبة الرسوم الجمركية، وتتراوح تلك الرسوم ما بين 5-10% إلى 15% على المواد الغذائية، و50% على المنسوجات الحريرية و100% على المشروبات، هذا علاوة على رسوم الإنتاج وضريبتي الملاهي والدمغة والمكوس، وقد أعفيت واردات الجيش البريطاني وأفراد عائلاتهم من هذا الرسوم.[121] ، أما ضريبة الممتلكات فكانت تجبى على المباني بنسبة 8% وحدد الدخل الصافي بثلث الدخل الكلي، أما المساكن المستعملة من قبل أصحابها فكان الدخل الكلي يعتبر معادلاً للقيمة التقديرية للإيجار مع إعفاء دور العبادة والمقابر، وأعفيت المباني الجديدة خلال السنتين الأولتين من إنشائها، بعد ذلك يدفع أصحابها مبلغاً وقدره 10% من الضريبة في السنة الثالثة، و20% في الرابعة لغاية السنة العاشرة حيث يتم دفـــع الضريبـــة بأكملها.[122]

خامساً ـ التّجـــارة : كانت التجارة موضع اهتمام لـــدى الإدارة العسكرية البريطانية في إقليـــم طرابلس، حيث أوصت الإدارة بتبني اتحاد جمركي بين طرابلس وبرقة، وبموجب ذلك تم تطبيق نفس التعرفة الجمركية في جميع نقاط الدخول في الإقليمين، ولكن بدون جباية أية رسوم على الحدود البرية بينها، حيث يكفي وجود سجلات إحصائية ، أما في اجدابيا أو ســـرت ، وفي حالة البضائع التي تمر عبر أحد البلدين لتسليمها إلى البلد الآخر، فإنه يمكن عمل ترتيبات لتمويل الرسوم الجمركية حسب النسبة المقررة.[123]

التجارة المحليـــــة : كان التـــوزيع الداخلي للسلع يجري في الغالب عن طريق أصحاب الحوانيت، والأسواق المحلية في القرى، إذ تتم معظم أعمال البيع والشراء. ولكثير من المدن الصغيرة يوم معين في الأسبوع تعقد فيه السوق، وهذا اليوم يختلف بين مدينة وأخرى حتى يتمكن التجارة من حضور أكبر عدد من الأسواق. وتُيسر الأسواق تبادل السلع بين الأهالي الذين يتخصصون في ميادين مختلفة من ميادين الزراعة والصناعة اليدوية المحلية، كما تتجمع في هذه الأسواق مؤن مختلفة تنقل إلى المدن الكبيرة لتزويدها ولتهيئة مقدار صغير يمكن تصديره لشراء الشاي والسكر وغير ذلك من ضروريات الحياة التي لا ينتجها الليبيون محلياً[124]

وقد بلغ عدد التجار المسجلين في طرابلس وحدها عام 1939م حوالي 9000 تاجر تقريباً كان من بينهم 5800 ليبي[125]، غير أن بداية الحرب العالمية الثانية شلت الحركة التجارية المحلية وخاصة في برقة بعد جلاء الإيطاليين واليهود منها. وعندما نشأت الإدارة البريطانية في ليبيا تأثرت التجارة المحلية تأثراً بالغاً بسبب تلك الإجراءات التي أخذتها الإدارة والتي تمثلت في مراقبة الأسعار وتنظيم الأرباح، وفرض رسوم باهظة على الأسواق والرخص التجارية، ففي طرابلس وبرقة فرضت الإدارة البريطانية رسوماً على الرخص التجارية، فيقوم التاجر بتقديم طلبه إلى الإدارة للحصول على ترخيص التجارة[126]، وتتضمن الرخص التجارية نوعية البضاعة والمكان الذي يتم فيه البيع[127]، وكان لتلك الإجراءات الروتينية أثر كبير في الحد من النشاط التجاري، كما أن الإدارة البريطانية فرضت ضريبة الدخل على الأرباح التجارية لتصل إلى حوالي 10%.[128]

أما عن التّجارة الحكومية فقد مارست الإدارة البريطانيـــة في طرابلس الأعمال التجارية من شـــراء أو بيع للمواد الغذائية والسلع الأخـــرى كالحبوب والسكر والشاي

والقهوة وزيت الزيتون والملابس القطنية وغير ذلك[129]، أما الاتجار بالشعير والقمح فتصدر الإدارة كميات منها في السنين جيدة الموسم وتستورده في السنوات المجدبة، أما المواد الغذائية الأخرى والملابس القطنية فتستورد لسد حاجات السكان الضرورية، وكانت الإدارة تدعي أنها تشجع الاتجار الحرّ بين التجار، غير أنه بحجة قلة وسائل الشحن وصعوبات أخرى اضطرت للقيام بقسط وافر من الأعمال التجارية.[130]

ويبدو أن الإدارة البريطانية قد هدفت من وراء قيامها بمعظم العمليات التجارية إلى ضمان استحواذها على الأرباح التي تجنى من تلك العمليات من جهة، كما تضمن لها السيطرة على تصريف السلع وضبط أسعارها من جهة أخرى.

التجارة الخارجيـــــــــة : خـــلال جميع سنوات حكم الإدارة البريطانيـــة كانت واردات البلاد أكثر من صادراتها[131]، أي أن ميزانها التجاري كان يعاني عجزاً كبيراً، وهذا الوضع هو استمرار للوضع السائد إبان الحكم الإيطالي ، غير أن التعامل التجاري في العهد الإيطالي كان حكراً تقريباً مع إيطالياً حيث تعتبره تداولاً داخلياً، أما الإدارة البريطانيـــة فقد سعت إلى جعل البلاد جزءاً من منطقة الإسترليني[132]، كما جعلت منها سوقاً لتصريف منتجاتها، فوردت للبلاد من بريطانيا الآلات الصناعية الخفيفة والأدوات الطبية والمنزلية والمنسوجات الصوفية، كما وردت من مصر وسيلان الشاي والسكر والأرز، ومن السودان الجلود المدبوغة، كما استمر التداول التجاري مع إيطاليا فاستوردت منها مواد البناء وبعض المنسوجات الحريرية[133] وتعد المنتجات الزراعية والحيوانية أهم الصادرات الطرابلسية، فبلغت قيمة ما صدرته منها عام 1945م مليون جنيه إسترليني، وبلغت عام 1946م مليوناً وستمائة ألف جنيه إسترليني وكان ذلك بسبب زيادة الصادرات من الأغذية وبخاصة القمح والشعير والمنتجات الحيوانية، وفي خلال عامي 1947م و1948م المجدبتين بلغت القيمة مليوناً ومائتي ألف جنيه إسترليني وحوالي مليون وستمائة ألف جنيه إسترليني على التوالي.[134] ، أما واردات طرابلس فقد تزايدت من سنة إلى أخرى ، فبلغت عام 1945م حوالي 1.830.000 جنيه إسترليني لتصل إلى 4.550.000 جنيه إسترليني في عام 1950م، وقد تضخمت في سنوات القحط عام 1947م فوصلت إلى 3.198.600 جنيه إسترليني، ووصلت إلى نحو 3.818.300 جنيه إسترليني عام 1948م.[135]

وهكـــذا يمكن القـــول أن التجارة كغيرها من الأنشـــطة الاقتصادية كانت فـــي حالة سيئة جداً، وعانت من قيود كثيرة تمثلت في فرض الرسوم على الرخص التجارية

واحتكار الإدارة معظم العمليات التجارية، كما حرمت البلاد بأجزائها الثلاثة من التبادل التجاري فيما بينها بسبب القيود التي فرضتها الإدارة على تنقل البضائع بين الأقاليم، الأمر الذي حرمها من تكامل اقتصادي، وجعل البلاد عبارة عن كيانات قزمية تعتمد على الاستيراد من الخارج، الأمر الذي خلق فجوة كبيرة بين صادرات البلاد وارداتها.

الخاتمـــــــــــــة:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها :

1ـ تأثرت الأوضاع الاقتصادية في طرابلس منذ بداية الإدارة البريطانية خاصة بعد تقسيم البلاد الي ثلاثة أقاليم وكان اختلاف وحدة النقد الرسمية التي يجري التعامل بها في البلاد حائلاً دون إمكانية تطور التجارة بين طرابلس وبرقة وانعكس ذلك بصورة سلبية على الإقليمين خاصة وأن الإدارة البريطانية لم تتخذ أي إجراءات لتحسين الأوضاع الاقتصادية في السنوات التالية للحرب العالمية الثانية في البلاد

2ـ واجهت الزراعة أزمات عدة نتيجة ظروف مختلفة أثرت في الوضع الاقتصادي للبلاد وكان عامي 1947_1948م من أصعب السنوات التي مرت على ليبيا أثناء حكم الإدارة البريطانية حيث تدني معدل سقوط الأمطار إلى أدنى حد وخاصة على ولاية طرابلس، الأمر الذي حول البلاد في هاتين السنتين من مصدّر للحبوب إلى مستورد لها، مقارنة بعام 1946م كما أن الإدارة لم تتخذ استراتيجية زراعية تساعد على التخفيف من مشكلة الجفاف التي كانت تكتسح البلاد بين فترة وأخرى حتى تعوض بها النقص في سنوات الجفاف بدلاً من الاعتماد على الاستيراد من خارج البلاد

3ـ لم تكن إمكانيات ليبيا الطبيعية والاقتصادية ملائمة لنمو صناعات حديثة، فطوال العهد الإيطالي لم تتعد البلاد مرحلة الاقتصاد البدائي الذي كان يستند على الصناعات اليدوية المنتجة لسلع استهلاكية بسيطة تسد الحاجات المحلية وازداد الوضع سوءاً وتدنى زمن الإدارة البريطانية حيث اختفت الصناعة تقريباًً في برقة بتدمير المنشآت القائمة، وانسحاب الجالية الإيطالية عنها، وفقدان التسهيلات الانتمائية، في حين ظلت بعض المنشآت الإيطالية التي وصل عددها نحو مائة منشأة في العمل في ولاية طرابلس التي بقيت من الناحية العملية في أيادي البرجوازية الإيطالية

4ـ كان جميع الإسفنج الذي يصطاده الأجانب يسجل كصادرات، غير أن الذي يحصل عليه الاقتصاد الليبي بالفعل هو رسوم رخص الصيد والرسوم الجمركية، والأموال التي ينفقها الصيادون الأجانب ثمناً للمؤن ورسوم المرفأ وغيرها، أما قيمة الإسفنج نفسه فلا تعود للاقتصاد الليبي

5- خـــلال جميع ســـنوات حكم الإدارة البريطانية كانت واردات البلاد أكثر من صادراتها أي أن ميزانها التجاري كان يعاني عجزاً كبيراً، وهذا الوضع هو استمرار للوضع السائد إبان الحكم الإيطالي، غير أن التعامل التجاري في العهد الإيطالي كان حكراً تقريباً مع إيطالياً حيث تعتبره تداولاً داخلياً. أما الإدارة البريطانية بعد ان سيطرة شركاتها التجارية والمصرف البريطاني (باركليز) بنك على تجارة ليبيا الداخلية والخارجية جعلت البلاد سوقاً لتصريف منتجاتها كما استمر التداول التجاري مع إيطاليا .

6- لقد كان للحرف اليدوية دور مهم في التخفيف من مشـكلة البطالة وعلى زيادة دخل طبقات السكان ذوي الدخل المنخفض وكانت طرابلس المركز الرئيس لهذه الصناعة تأثرت التجارة المحلية تأثراً بالغاً بسبب الإجراءات التي اتخذتها الإدارة البريطانية والتي تمثلت في مراقبة الأسعار وتنظيم الأرباح، وفرض رسوم باهظة على الأسواق والرخص التجارية، وكان لتلك الإجراءات الروتينية أثر كبير في الحد من النشاط التجاري. أما عن التجارة الحكومية فقد مارست الإدارة البريطانية في طرابلس الأعمال التجارية من شراء أو بيع للمواد الغذائيـــة والسلع الأخرى وكغيرها من الأنشطة الاقتصادية كانت التجارة في حالة سيئة جداً، وعانت من قيود كثيرة تمثلت في فرض الرسوم واحتكار الإدارة معظم العمليات التجارية، كما حرمت البلاد من التكامل الاقتصادي وجعلتها تعتمد على الاستيراد من الخارج، الأمر الذي خلق فجوة كبيرة بين صادرات البلاد وواردتها.

الهوامـــــــــش :

[1]-باولو باقا نيني ، نيقولاي ستاريكوف، تاريخ ليبيا من عمر المختار إلى معمر القذافي، ت: هند رشدي وفوزي ربيع، دار الاعتصام، القاهرة، 2011م، ص 132.

2- إدريس عبد الصادق رحيل، الإدارة العسكرية البريطانية في إقليم طرابلس وأثرها على المجتمع المحلي، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2012-2013م، ص 199.

3- مجيد خـــدوري، ليبيا الحديثة، ت : نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، 1966 ، ص 64، 65.

[4]-بروشين، تاريخ ليبيا حتى عام 1969م/ ت: عماد حاتم، ص 255.

[5]-الحسيني الحسيني معدي، الملك إدريس السنوسي حياته وعصره، كنوز للنشر والتوزيع ،القاهرة 2012م ص 212.

6- [-] إدريس عبد الصادق رحيل، مرجع سابق، ص 200.

[7]-[-]محمد الريان، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، دار الكندي للتوزيع والنشر، 1999م، ص44.

[8]- بروشين، مرجع سابق، ص 250، 251.

[9]-جريدة طرابلس الرسمية، العدد 15، الصادر في 1/أكتوبر/1943م؛ بروشين، مرجع سابق، ص 252.

[10]-إدريس عبد الصادق رحيل، مرجع سابق، ص94؛ بروشين، مرجع سابق، ص 254، 255.

11 -راشد البراوي، ليبيا والمؤامرة البريطانية، ط1، مكتبة النهضة المصرية، 1953م، ص 23؛ بروشين، مرجع سابق، ص 255.

12 - المرجع السابق، ص 255.

[13]-مجيد خدوري، مرجع سابق، ص 63؛ بروشين، مرجع سابق، ص 256، 257 .

[14]-جون لندبرج، تقرير عام للاقتصاد الليبي، بعثة المساعدة الفنية لليبيا، الأمم المتحدة 1950م، ص20.

[15]- الأمم المتحدة، تقرير عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا 1952م، ص23.

[16]-جون لندبرج، المصدر السابق، ص20.

[17] شكري غانم، الاقتصاد الليبي قبل النفط، معهد الإنماء العربي، بيروت، د.ت، ص22.

[18]-جون لندبرج، المصدر السابق، ص21.

[19]-أوتلوج هويتلي، تقرير عن الزراعة في ليبيا، بعثة منظمة الأغذية والزراعة، الأمم المتحدة، روما، 1952م، ص79.

[20]- جون لندبرج، المصدر السابق، ص22.

[21]-أوتلوج هويتلي، المصدر السابق، ص80.

[22]- جون لندبرج، المصدر السابق، 22.

[23]-محمد مصطفى الشركسي،" الاستعمار الاستيطاني والاستعمار الرأسمالي"، مجلة الفصول الأربعة، العدد 41، (سبتمبر 1978 م طرابلس)، ص257.

[24]-أراضي الامتياز تتألف من مزارع خاصة بإيطاليين لهم أموال استثمروها في تلك الأراضي، وتتميز تلك المزارع بمساحتها الواسعة التي تصل إلى 25 هكتار للمزرعة الواحدة ويقدر عدد الإيطاليين الذي عاشوا في أراضي الامتياز حتى عام 1949م بحوالي 7400 شخص.

[25]- R.L, Robb..Survey ofland Resources In Tripolitania.(Tripoli *British Military Administration* .Department of Agriculture).1945.P.47.

[26]- نشير هنا لجهاز إنتى كان قد أنشأ سنة 1932م تحت اسم مؤسسة الاستيطان في برقة

27- المرجع السابق

[28]- اوتلوج هويتلي، المصدر السابق، ص82.

[29]- جيري لين فولر، الاستيطان الزراعي في ليبيا منطقة طرابلس، ترجمة عبد القادر مصطفى المحيشي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1995، ص290.

[30]- انجيلو ديل بوكا، الإيطاليون في ليبيا، الجزء الثاني، ترجمة محمود علي التائب، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، 1995م، ص430.

[31]- انجيلو ديل بوكا، الإيطاليون في ليبيا، المصدر السابق، ص432.

[32]- أوكسيليند، تقرير عن الاقتصاد الليبي، بعثة الأمم المتحدة، نيويورك، 1951م، ص25.

[33]-جريدة برقة الجديدة، العدد 749، 8 يناير 1946؛ وكذلك العدد 840، يناير 1947م.

[34]-جون لندبرج، المصدر السابق، ص25-26.

[35]-شكري غانم، المرجع السابق، 23-24.

[36]-مصلحة الأرصاد الجوية، طرابلس.

[37]-راسم رشدي، المرجع السابق، ص243.

[38]-أوتلوج هويتلي، المصدر السابق، ص142.

[39]-أوكسيليند، المصدر السابق، ص28.

[40]-شكري غانم، المرجع السابق، ص25.

[41]-راسم رشدي، المرجع السابق، ص243.
[42]-شكري غانم ، المرجع السابق، ص25.
[43]-الأمم المتحدة، تقرير عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، المصدر السابق، ص28.
[44]-أوكسيليند، المصدر السابق، ص29.
[45]-جون لندبرج، المصدر السابق، ص29.
[46]- راسم رشدي، المرجع السابق، ص243.
[47]-نفس المرجع والصفحة.
[48]-الأمم المتحدة، تقري عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المصدر السابق، ص34.
[49]-راسم رشدي، المرجع السابق، ص243.
[50]-أوتلوج هويتلي، المصدر السابق، ص164.
[51]-جريدة طرابلس الغرب، العدد 307، 7 مايو 1944م.
[52]-أوتلوج هويتلي، المصدر السابق، ص164.
[53]- أتبعت السياسة الاحتكارية مع غلات عدة مثل التبغ حيث قيدت بشروط جائزة من طرف دائرة الاحتكار. أنظر دار أحمد النائب، وثيقة بخصوص شروط البيع إلى الباعة بالجملة، دائرة الاحتكار، طرابلس 1950م. (انظر الملحق رقم 5)
[54]-مجلة الفجر، العدد 16، أبريل 1948م.
[55]-عبد العزيز أحمد، تقرير عن الدور الذي تلعبه القوى الكهربائية في التنمية الاقتصادية في ليبيا، بعثة للمساعدة الفنية في ليبيا، الأمم المتحدة، د.ت، ص26.
[56]-الهادي إبراهيم المشيرقي، ذكريات في نصف قرن من الأحداث الاجتماعية والسياسية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1980م ص299.
[57]- وثائق جامعة الدول العربية، القاهرة، مضابط جلسات الجامعة العربية، دورة الاجتماع العادي السادس لمجلس الجامعة العربية من 3/17 إلى 1947/3/29م، مضبطة الجلسة الثانية بتاريخ 19 مارس1947م.
[58]-وثائق جامعة الدول العربية، القاهرة، مضابط جلسات الجامعة العربية، دورة الاجتماع العادي التاسع لمجلس الجامعة العربية بتاريخ 30 أكتوبر 1948م.
[59]-جريدة طرابلس الغرب، العدد 1180، 18 أبريل 1947م.
[60]-نفس المصدر، العدد 1223، 8 يونيو 1947م.
[61]-جريدة طرابلس الغرب، العدد 1198، 9 مايو، 1947م.
[62]-مجلة ليبيا، العدد4، أبريل 1951م.
[63]-أوتلوج هويتلي، المصدر السابق، ص85.
[64]-أوكسيليند، المصدر السابق، ص32.
[65]-محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص184.
[66]- British Military Administration of Tripolitania, Annual Report 1947.P.9.
[67] ـ د.أ فولكتر، تقرير عن تحسين الأبقار في ليبيا، بعثة منظمة الأغذية والزراعة، الأمم المتحدة، إيطاليا 1956م، ص18.
[68]-أوتلوج هويتلي، المصدر السابق، ص92.
[69] ـ راسم رشدي، المرجع السابق، ص236.
[70]- ج.أ. جراندستاف، تقرير عن تنمية وصناعة تحضير الصوف في ليبيا، منظمة الأغذية والزراعة، الأمم المتحدة، 1952م، ض3.

[71]-جريدة طرابلس الرسمية، العدد 21، أكتوبر 1946م.
[72]- نفس المصدر، العدد 3، 1948م.
[73]-أوكسيليند، المصدر السابق، ص35.
[74]-جون لندبرج، المصدر السابق، ص36.
[75]-د.سربيتس، تقرير عن مصائد الإسفنج والأسماك في ليبيا، منظمة الأغذيــة والزراعة ، الأمم المتحدة، روما 1952م، ص57.
[76]-فرانســو يرجوا، الوضع الراهن لمصائد الأسماك الليبية، منظمة الأغذية والزراعة، الأمم المتحدة، روما 1958م، ص25.
[77]-الأمم المتحدة، تقرير التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، المصدر السابق، ص20.
[78]-جريدة طرابلس الرسمية، العدد 1، عام 1945م.
[79]-د.سربيتس، المصدر السابق، ص59-60.
[80]- نفس المصدر، ص57.
[81]- جون لندبرج، المصدر السابق، ص37.
[82]-د. سربيتس، المصدر السابق، ص43.
[83]-نفس المصدر والصفحة.
84- كاربييتروسون، تقرير عن الأعمال الإحصائية في ليبيا، بعثة الأمم المتحدة للمساعدة الفنية، 1952م، ص20.
[85]-جون لندبرج، المصدر السابق، ص39.
[86]-المصدر نفسه، ص38.
[87]-أوكسيليند ، المصدر السابق، ص38.
[88] - أنجل بابا يوانو، تقرير عن الحرف اليدوية في ليبيا، مكتب العمل الدولي، الأمم المتحدة، 1952م، ص39.
[89] - الأمم المتحدة، تقرير التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، المصدر السابق، ص72.
[90] - أنجل بابا يوانو، المصدر السابق، ص7.
[91]-دار أحمد النائب، وثيقة رقم 243، رسائل تجارية بين صاحبي ملابس المدينة القديمة وبين كومندان الحرس الملكي ببرقه 1951م (انظر الملحق رقم 6).
[92]-أنجل بابا يوانو، المصدر السابق، ص25.
[93]-المصدر نفسه، ص26.
[94]- جريدة طرابلس الغرب، العدد 556، 7 مارس 1945م.
[95]-نفس المصدر، العدد 2011، 26 يناير 1950م.، دار المحفوظات التاريخية ، وثيقة تتعلق بعقود عمل، طرابلس، 1947م.
[96]-محمد يوسف العزابي، ومحمد المير، نشأة وتطور الطبقة العاملة في ليبيا، دمشق، دار العلم، 1981م، ص35.
[97] - المختار الطاهر كرفاع ، المرجـــع السابق، ص57.
[98]- نفس المرجع السابق، ص114.
[99] - سالم بويحي، "محاولة دراسة العلاقات بين الحركة النقابية التونسية والحركة النقابية الليبية"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 21، السنة الثالثة عشر، 1986م.
[100]-جريدة طرابلس الرسمية، العدد 10، 30 أبريل 1946م.
[101] - الأمم المتحدة، تقرير عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، المصدر السابق، ص129-130.

[102]- محمد العزابـــي ومحمد المير، المرجع السابق، ص49.

[103]- British Military Administration of Tripolitania, Annual Report 1943.P.27.

[104]- جريدة طرابلس الرسمية، العدد 15، 1 أكتوبر 1943م.

[105]- راسم رشدي، المرجع السابق، ص137.

[106]- فلاديمير كاركتشاف، تقرير عن المالية العامة في ليبيا 1943-1951م، الجزء الثاني،(طرابلس)، الأمم المتحدة ، 1951م، ص11.

[107]- Lord Rodd ,Rennel. British Military Administration Africa .H. P.374.

[108]- نشير هنا أنه في تلك الأثناء وصلت تقارير عن بعض الجهات أفادت بأنه قبل أن يصبح هذا التمديد معروفاً، فإن بعض اليهود قد اشترطوا العملات القديمة بسعر منخفض من مالكي العملات، زاعمين بأنه يستحيل تبديلها، وباستثناء تلك الحادثة، فإن عملية التبديل سارت على ما يرام. أنظر:

1 Lord Rennel of Rodd, OP.Cit.P. 282.

[109]- محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 184.

[110]- نقولا زيادة، ليبيا سنة 1948م، وثيقة رسمية، المصدر السابق، ص90.

[111]- جريدة طرابلس الرسمية، العدد 15، 28 يوليو 1944م.

[112]- Lord Rennel of Rodd, OP.Cit.P. 392.)

[113]- Ibid, P. 362.

[114]- فلاديمير كاراكتشاف، الجزء الأول، طرابلس، المصدر السابق، ص10.

[115]- المصدر نفسه، ص11.

[116]- فلاديمير كاراكتشاف، الجزء الرابع، الولايات الثلاث، المصدر السابق، ص9.

[117]- راسم رشدي، المرجع السابق، ص138.

[118]- دار الوثائق المصرية، القاهرة، الأرشيف السري الجديد لوزارة الخارجية، محفظة رقم 1231، ملف رقم 3/111/37ج5 ، مذكرة مرفوعة من اللجنة الطرابلسية إلى مجلس الجامعة العربية عن الحالة الاقتصادية والسياسية في ليبيا عام 1948م.

[119]- كاربتيرسون، المصدر السابق ، ص12.

[120]- أوكسيليند، المصدر السابق، ص45.

[121]- فلاديمير كاراكتشاف، الجزء الأول، طرابلس، المصدر السابق، ص91-92.

[122]- محمد الطاهر الدجاني، تطور المالية العامة في ليبيا، قسم البوث، بنك ليبيا، 1945م، ص14.

[123]- Lord Rennel of Rodd, OP.Cit.P.282.

[124]- أوتلوج هويتلي، المصدر السابق، ص51.

[125]- أوكسيليند، المصدر السابق، ص69.

[126]- مركز جهاد الليبيين، طرابلس، شعبة الوثائق المعاصرة، وثائق الإدارة البريطانية، وثيقة غير مصنفة تتضمن طلب لأحد التجار موجه للإدارة يطل فيه منحة رخصة تجارية تحمل رقم 209 لجلب الأردية من طرابلس لبيعها في منطقة الخمس

[127]- المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية طرابلس ، شعبة الوثائق المعاصرة، وثائق الإدارة البريطانية، وثيقة غير مصنفة تتضمن رخصة تجارية أصدرتها الإدارة لأحد التجار

[128]- فلاديمير كاراكتشاف، الجزء الأول، طرابلس، المصدر السابق، ص89.

[129]- المصدر نفسه، الجزء الرابع،(الولايات الثلاثة)، ص7.

[130]- جون لندبرج، المصدر السابق، ص70-71.

[131]- أوكسيليند، المصدر السابق، ص141-145.

[132]-منطقة الإسترليني حديث تولد عن الحرب العالمية الثانية وكانت في نظر بريطانيا وسيلة تمكنها من تسوية مدفوعاتها الدولية فهي أولاً تمكن بريطانيا من الدفع داخل المنطقة كلها للإسترليني فقط وهي ثانياً تمكن بريطانيا من الحصول على كل عملة أجنبية وكل ذهب ينتج للدول أعضاء المنطقة وهكذا ضمنت بريطانيا تمويل كل مبادلاتها خارج المنطقة، واستمرت هذه المنطقة حتى عام 1947م حيث غيرت أسمه تحت ضغط أمريكا باسم (البلاد المدونة في القائمة. أنظر فؤاد مرسي، دروس في العلاقات الاقتصادية والدولية)، الناشر دار الطالب الإسكندرية، 1955م، ص253.

[133]-حكومة برقة، مكتب المطبوعات والنشر، مطبعة الحكومة بنغازي، د.ت، ص3.

[134]-أوكسيليند، المصدر السابق، ص73.

[135] - المصدر نفسه، ص75.